



كلمة

معالي الشيخ محمد الجراح الصباح
رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية

في

حفل إفتتاح

القمّة المصرفية العربية -الدولية لعام 2018

"الحوارات المصرفية المتوسطة - Mediterranean Banking Dialogues"

باريس - فندق The Peninsula Paris
28-29 حزيران/يونيو 2018

أصحاب المعالي والسعادة والسيادة،

أيها الحضور الكريم،،،،

يُسعدني أن أتقدّم بإسمي وبإسم مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية وأمانته العامة بجزيل الشكر والتقدير إلى فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية لتشريفنا برعايته أعمال هذه القمة.

والشكر والتقدير أيضاً إلى إتحاد المصارف الفرنسية على كل ما قدموه من دعم وإهتمام لإنجاح فعاليات هذا اللقاء.

ويُسعدني أن أرحّب بأصحاب المعالي حكّام ومحافظي البنوك المركزية العربية لحرصهم على مشاركتنا هذا الحدث السنوي الهام، وبالقيادة وصنّاع القرار وممثلي القطاعين العام والخاص والهيئات والمؤسسات المالية العربية والدولية لمناقشة مسألة محورية فرضتها المستجدات الدولية والإقليمية، أعني بها "الحوارات المصرفية العربية المتوسطة".

وخيارنا في عقد هذه القمة في باريس، هذه العاصمة الساحرة العريقة، التي شكّلت على مدار العقود الماضية نقطة الارتكاز في دفع مسيرة الحوار العربي الأوروبي، ومدّ جسور التعاون الإقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري والعلمي بين كافة المدن المتوسطة، وها هي اليوم تستضيف هذا الحوار المصرفي العربي المتوسطي إستكمالاً لهذا الدور، وإيماناً منها بمبادرة إتحاد المصارف العربية، في تعزيز وتطوير التعاون بين المصارف الأوروبية والمصارف العربية، خصوصاً وإنّ التطوّرات التي يشهدها العالم من حروب تجارية، وعقوبات، ومقاطعة، وغيرها... أصبحت تشكّل مصدر قلق كبير على مؤسساتنا المالية وإقتصاداتنا، وحتى على علاقاتنا مع دول الجوار.

أيها الحضور الكريم،

إنّ القمة المصرفية العربية الدولية التي يعقدها الإتحاد مداورة بين عواصم القرار الدولية في باريس ولندن وروما وبرلين وبودابست وغيرهم من العواصم الدولية،،، ليست إلا رسالة نحاول من خلالها تكريس التعاون المصرفي العربي - الأوروبي، وتعميق العلاقات مع صنّاع القرار والمشاركة فيه، والإستفادة من الخبرات والكفاءات وتبادل التجارب، وصولاً إلى حوار مستدام جوهره بناء قاعدة من العلاقات الإقتصادية والمصرفية والمالية، على أسس متينة عنوانها حوار سياسي وإقتصادي على مختلف المستويات، وإقامة منطقة سلام وإستقرار في منطقة البحر المتوسط.

ويهمني في هذه العجالة أن أعرض لجمعكم الكريم بعض المؤشرات الهامة عن قطاعنا المصرفي العربي الذي يضمّ 650 مصرفاً، فقد بلغت موجوداته المجمّعة 3.45 تريليون دولار في نهاية العام 2017، بزيادة فاقت 6% عن العام 2016، وأصبحت بالتالي تشكل 140% من حجم النتائج المحلي الإجمالي العربي، وهي نسبة مرتفعة جداً. وبلغت الودائع المجمّعة حوالي 2.2 تريليون دولار ما يعادل 90% تقريباً من حجم الإقتصاد العربي، وبلغت حقوق الملكية حوالي 395 مليار دولار محقّقة نسبة نمو حوالي 9% عن نهاية العام 2016.

وتشير التقديرات إلى أن حجم الإئتمان الذي ضخه القطاع المصرفي العربي قد بلغ 1.9 تريليون دولار نهاية العام 2017، وهو ما يشكل نحو 77% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وتدلّ هذه الأرقام على المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع المصرفي العربي في تمويل الإقتصادات العربية على الرغم من إستمرار الإضطرابات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية في عدد من الدول العربية.

أيّها الحضور الكريم،

إنّ إتحاد المصارف العربية يتطلّع دائماً إلى أن يكون قطاعه المصرفي العربي بمنأى عن أيّ صراعات أو تطوّرات قد تُعيق دوره الإقتصادي والإجتماعي، وأن يبقى جسر تواصل متين مع المؤسسات المصرفية والمالية الدولية، ومنصّة للحوار حول كل ما يهم مسيرة العمل العربي المشترك.

وهو الذي كان سبّاقاً في إطلاق مبادرة الحوار المصرفي العربي الأوروبي في سبتمبر 2015 في مقرّ بوكسل، تهدف إلى توحيد الجهود لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، والتي شكلت حتى يومنا هذا، دعامة إضافية في الجدار الذي يواجهه هذه الآفة الخطيرة.

أصحاب المعالي والسعادة،،،

أجدد شكري وتقديري لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، وإلى كلّ من ساهم في إنجاح فعاليات هذه القمّة، أملين أن نخرج معاً بتوصيات تساهم في دفع عملية الحوار المصرفي العربي المتوسطي إلى مزيد من العلاقات والتعاون المشترك في المسائل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية بهدف إقامة منطقة رخاء وسلام وتبادل تجاري حرّ.

أشركم جزيل الشكر لإصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،